الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للدراسات
والتشريع الجبائي
ا.ب.

من وزيـــــر الماليـــــة

إلى

N° 382

05/04/2011

الموضوع : طلب توضيحات جبائية
المرجـــع : مكتوبكم بتاريخ 08 مارس 2011

لقد ذكرتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركتكم وهي شركة مصدرة كليا متفرعة عن شركة « » العالمية ومتخصصة في تطوير البرمجيات الإعلامية أبرمت عقد مناولة لمدة 3 أشهر ابتداء من 05 جانفي 2011 مع شركة « » اليونانية التي ستقوم بتطوير جزء من برمجية إعلامية فطلبتم معرفة نسبة الخصم من المورد المطبقة على المبالغ التي ستدفعها شركتكم لفائدة الشركة اليونانية في هذا الإطار.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه بالرجوع إلى العقد المبرم بين شركتكم وشركة « » اليونانية وملاحقه يتبين ما يلي:

- ستسدي الشركة اليونانية خدماتها من خلال تكليف مهندسين للعمل ضمن الفريق المكلف بتطوير البرمجيات الإعلامية لشركتكم في إطار البرنامج « » الذي تقوم بإعداده وذلك لتطوير جزء من البرمجية الإعلامية المعنية،
- يبقى المهندسين تحت السلطة الإدارية للشركة اليونانية ولا يمكن اعتبار أنهما موضوعين على ذمة شركتكم،
- سيقوم المهندسين بالانتقال إلى تونس وفقا إلى الرزنامة المبينة بالملحق عدد 2 للعقد لمدة جملية بـ7 أسابيع متفرقة بالنسبة إلى كل منهما،
- ينص العقد على أن الشركة اليونانية لا تحتفظ بأي حقوق تأليف متعلقة بالبرمجية الإعلامية حيث تقوم بالتفويت في كل حقوق التأليف المتعلقة بها لفائدة شركتكم وبكل الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية والصناعية وأن السعر الذي ستقوم شركتكم بدفعه لها يشمل مقابل الحقوق المذكورة.

وعلى أساس ما سبق وبالاستناد إلى أحكام اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس واليونان بتاريخ 31 أكتوبر 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من غرة جانفي 2011، فإن الشركة اليونانية « » لا تسدي خدماتها في تونس في إطار منشأة دائمة باعتبار أن مدة إنجاز الخدمات بتونس لا تتجاوز الثلاث أشهر.

هذا وباعتبار أن العقد ينص على أن الشركة اليونانية لا تحتفظ بأي حقوق تأليف متعلقة بالبرمجية الإعلامية فإن الأمر لا يتعلق بمكافآت مدفوعة مقابل أتاوات كما تمّ تعريفها بالفصل 12 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المذكورة. وبالتالي، فإن المبالغ المدفوعة من قبل شركتكم لفائدة الشركة اليونانية مقابل خدمات تطوير البرمجية الإعلامية لا تخضع للضريبة بتونس ولا للخصم من المورد بهذا العنوان.

وتفضلوا، سيـــــدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسّـــــــلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء: محمد علي بن مالك